

DAR
AL ARKAN
دار الأركان

شركة دار الأركان للتطوير العقاري

تقرير لجنة المراجعة للعام المالي المنتهي
في 2019/12/31م

المحترمين

السادة مساهمي شركة دار الأركان للتطوير العقاري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المقدمة

تشكلت لجنة المراجعة لشركة دار الأركان للتطوير العقاري حسب متطلبات المادتين رقم (101) ورقم (104) من نظام الشركات، حيث تنص المادة (104) على أنه: "يجب على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مراثياتها حيالها إن وجدت، وعلمها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة واما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها، وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل، لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه، ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية".

يسرنا أن نشارككم تقرير لجنة المراجعة السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والذي أعد في ضوء نظام الشركات وأنظمة ولوائح هيئة السوق المالية. ويتضمن التقرير رأي اللجنة في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها، وذلك بناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

تشكيل واجتماعات اللجنة

أجازت الجمعية العامة للشركة باجتماعها المنعقد بتاريخ 20 يونيو 2019م تشكيل عضوية لجنة المراجعة ومهام اللجنة وضوابط عملها ومكافأة أعضائها وفقاً للمتطلبات النظامية ذات العلاقة. وتتكون حالياً لجنة المراجعة من (4) أعضاء منهم ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل، مع مراعاة أن يكون من بين أعضائها عضو مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

الاجتماعات

في ضوء لائحة عملها تعقد اللجنة اجتماعاتها بناءً على دعوة من رئيسها، وتجتمع لجنة المراجعة (4) مرات على الأقل في السنة وقد تزيد متى دعت الحاجة لذلك. وتعد اجتماعات اللجنة عند اكتمال النصاب القانوني وذلك بحضور أغلب أعضائها سواء أصالة أو توكيلاً عن غيرهم من الأعضاء. وقد عقدت لجنة المراجعة (5) اجتماعات خلال عام 2019م وباكتمال النصاب القانوني لذلك.

ملخص لأهم مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة خلال العام 2019م

أولاً: الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

التقارير المالية

- النظر في النتائج والقوائم المالية الأولية والسنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م مع إدارة الشركة وفي ملاحظات مراجع الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها، ونتائج مراجعة العام المالي للشركة والاعلانات

المتعلقة بها للتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح وقد تم رفع التوصية للنظر باعتمادها الى مجلس الإدارة وباعتماد نشرها في موقع السوق المالية السعودية "تداول".

- التحقق من مدى التزام الشركة للسياسات المحاسبية الموحدة المتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- إبداء الرأي الفني حول تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بإعدادها وفقاً للمتطلبات النظامية.

إدارة المراجعة الداخلية

- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام 2019م.
- متابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام 2019م.
- الإشراف على أعمال ونطاق ومنهجية ومخرجات إدارة المراجعة الداخلية للشركة وكذلك التأكد عما اذا كانت لديها السلطة والموارد اللازمة للقيام بعملها مع الحفاظ على استقلاليتها.
- متابعة مدى التزام الشركة بتطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس المخاطر التي تواجهها الشركة وتقييمها ودراسة أسلوب معالجة إدارة الشركة لتلك المخاطر، والتحقق من فعالية تلك النظم وكفائتها، ومدى حرص إدارة الشركة على الالتزام بمستوى المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة برفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة مدى التزام الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركة والتحقق من فعاليتها، ومتابعة أي موضوعات بشأن تطبيقات الحوكمة وتزويد مجلس الإدارة بالتوصيات التي تتوصل اليها.
- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، وذلك من خلال دراسة تقارير إدارة المراجعة الداخلية للعام 2019م، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.

مراجع الحسابات

- التحقق من مدى استقلاليه مراجع الحسابات السادة "الخرشي وشركاه" و "محمد عبدالله الهيج"، وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- رفع التوصية لمجلس الإدارة بتقييم أداء مراجعي الحسابات، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- مراجعة خطة المراجعة لشركة دار الأركان للعام 2019م والمعدة من قبل مراجع الحسابات، ومراجعة أعماله والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة.
- مراجعة كافة المراسلات المكتوبة المهمة التي تمت ما بين مراجع الحسابات والإدارة، كخطاب تمثيل من الإدارة بصحة القوائم المالية الصادر الي مراجع الحسابات، وأيضاً خطاب ملاحظات مراجع الحسابات الموجة للإدارة.
- الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.

- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ضمان الالتزام

- دراسة تقارير الجهات الرقابية بشأن مدى التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في تلك التقارير.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، ورفع رأى اللجنة إلى مجلس الإدارة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

استعرضت اللجنة نتائج عملية الفحص المحدود التي تمت من قبل مراجع الحسابات الخارجي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشركة دار الأركان للتطوير العقاري لسنة 2019م المضمنة في تقرير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمعد من قبل رئيس مجلس الإدارة مبيناً جميع التعاملات مع أطراف ذات علاقة التي نفذتها الشركة خلال السنة بناءً على نتائج التقرير لمجلس إدارة الشركة.

ثانياً: مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية

- قامت لجنة المراجعة في حدود مهامها بدراسة التقارير الدورية التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية في الشركة بالإضافة الى مناقشة ومراجعة نتائج أعمال مراجع الحسابات، وأيضاً مناقشة إدارة الشركة بنتائج تقييم مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية وتقوم اللجنة بمتابعة تنفيذ التوصيات لمعالجة الملاحظات الواردة بتلك التقارير.
- اتضح للجنة أن إدارة الشركة قد قامت بتصميم نظام رقابة داخلية بما يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة، وعلى قدر متوازن بين التكلفة والمنفعة لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.
- تعتقد اللجنة بناء على ما ذكر أعلاه، وفرضاً معقولاً بشأن نظام وإجراءات الرقابة الداخلية، ولا يوجد أي شك جوهري في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها بكفاءة، وخلال عام 2019م لم يكن هناك أية ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة. كما نود أن ننوه على أنه لا يمكن التأكيد بشكل مطلق على شمولية عمليات المراجعة التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة تستند في جوهرها الى أخذ عينات فضلاً عن تنوع وانتشار أنشطة الشركة وتوسعها الجغرافي محلياً وإقليمياً.